

الاستفتاح والابتداء والاستئناف

بحث في الفروق الدلالية وتطبيقاتها القرآنية

Semantic differences between the terms that lead to the meaning of the opening and its letters

خير الله فالج وادي الشمري

كلية الإلهيات، جامعة الثامن عشر من آذار جنق قلعة/ تركيا.

drkhair@comu.edu.tr

ORCID ID: <https://orcid.org/0000-0003-2850-9901>

Dr. KHAIRULLAH AL-SHAMMARI

Çanakkale 18 Mart University, Faculty of Theology, Çanakkale /Turkey.

تاريخ الاستلام: 202/07/02 تاريخ القبول: 202/09/27 تاريخ النشر: 202/11/11

ملخص:

يهدف البحث إلى دراسة الفروق الدلالية بين قسم من حروف المعاني، ودراسة إشكالية في دلالة ثلاثة مصطلحات مستعملة في حروف المعاني (الاستفتاح والابتداء والاستئناف) وبيان الفروق بينها، واستعمال النحاة لها، هل كانوا يستعملونها بمعنى الترادف: أم أنهم لاحظوا الفروق بينها؟ ويتبع البحث دلالة الحروف التي تؤدي معنى كل واحد من هذه المصطلحات؛ للوقوف على الفروق الدلالية بين الحروف التي تؤدي الوظيفة ذاتها.

ومن نتائج البحث تبين أن الاستفتاح مباين للابتداء، والابتداء مباين للاستئناف، وأن هناك فروقاً دلالية بين الحروف التي تؤدي الوظيفة ذاتها. وأن دراسة الفروق الدلالية والاستعمالية على مستوى النحولها أهمية كبيرة في التحليل الدلالي وعلل التعبير.

الكلمات المفتاحية: حروف المعاني، ابتداء، الاستفتاح، الاستئناف، الفروق الدلالية، الدلالة.

Abstract

The research aims to study the differences between a section of the meanings letters. And a problematic study in the meaning of three terms used in meaning letters (الاستفتاح والابتداء والاستئناف) and explain the differences between them, And the grammarians use it, Did they use it synonymously, or did they notice the differences between them? The research tracks the meaning of the letters that lead to the meaning of each of these terms. To find out the semantic differences between letters that perform the same function.

From the results of the research, it was found that these terms are not synonymous, and that there are semantic differences between the letters that perform the same function. And the study of semantic and usage differences at the level of grammar, it is of great importance in semantic analysis and the reasons for expression.

Keywords: letters of meaning; opening terms; semantic differences; semantics.

1 المقدمة

لحروف المعاني أهمية كبيرة في الدس اللغوي؛ فهي القسم الثالث من أقسام الكلم العربية، ولها أثر كبير في بيان المعنى وتحديدده وربط السابق باللاحق من الكلام والمفردات؛ لذلك ظهرت كتب مستقلة تعالج هذه الحروف في وقت مبكر في تاريخ الدراسات العربية.

وكشأن كل علم وفن فإن أول ظهوره ترافقه تغيرات في كثير من الجوانب، خاصة في المصطلح، فالمصطلح لا يمكن أن يستقر أول ظهور العلوم، وهذا من إشكاليات النحو العربي المعروفة، وفي باب حروف المعاني نجد أنّ هناك تداخلاً وتضارباً في استعمال بعض المصطلحات، ولكن يبدو في الظاهر أنّها مستعملة بمعنى الترادف، وقد أسهم استعمال النحاة لهذه المصطلحات بحدوث هذه الظاهرة؛ فهم يستعملونها أحياناً الواحد بدل الآخر، وهذا شأن معهود في الدراسات التي تتطور وتنضج وتتغير، فيرافق ذلك تغيير في المصطلحات واستعمالها، حتى يستقر المصطلح ابتغاء الضبط والإتقان، من تلك المصطلحات " الاستفتاح والابتداء والاستئناف " فقد ظهر أن هناك اشتباكاً بين هذه المصطلحات عند حديث النحاة عنها، فكان هدفنا هو فكّ هذا الاشتباك من خلال البحث عن الفرق بين هذه المصطلحات، ثم متابعة البحث للإجابة عن التساؤل: هل بين الحروف التي تستعمل لواحد من تلك المعاني خصوصية في الاستعمال؟ هل يكفي بيان أن الواو أو الفاء استئنافية؟ أم أن دلالة الحرف حاضرة في استعماله لوظيفة الاستئناف؟ ثم هل دلالته هي ذاتها إذا استعمل لوظيفة أخرى كالعطف مثلاً؟ فكان مقتضى البحث أن يخوض في دلالات تلك الحروف بغية الوقوف على الفروق بينها.

إن حروف المعاني تختزن دلالة مكثفة حاضرة في الذهن، وكشف هذه الدلالة يتطلب بياناً وصياغة دقيقة، وهذا لا يخلو من التعقيد، ويكون الأمر أكثر تعقيداً عند وجود معاني متقاربة بين حرفين، فعلى سبيل التمثيل: ما الفرق بين الإضراب والاستدراك؟ ويتبعه تساؤل ما الفرق بين (لكن) و (بل)؟ من هنا يتكشف هذا الميدان عن أهمية كبيرة للبحث فيه، والخوض في بيان الفروق الدلالية الدقيقة

الكامنة بين الأدوات، والفروق بين تلك المعاني المعبر عنها بألفاظ تدل على المراد من اللفظ، وقد تحولت إلى مصطلحات نحوية ونعني بها مصطلحات دلالات حروف المعاني كالإضراب والاستئناف، والترجي، والتعليل، وغيرها. وبهذا نقف على تلك الأهمية القصوى لهذا القسم من أقسام كالم العربية.

وهدف البحث بيان الفرق بين حروف المعاني، وبيان ضرورة كشف هذه الفروق بين كل المعاني التي تبدو متقاربة، ويتطلب البحث في الفروق في باب حروف المعاني أن يشمل ثلاثة اتجاهات، وأن تكون هذه الاتجاهات الثلاث حاضرة في ذهن كل باحث يتبغي دراسة الفروق بين حروف المعاني:

- التفريق بين المصطلحات: كالتفريق بين مصطلحي الاستدراك والإضراب، ومصطلحات الاستفتاح، والابتداء، والاستئناف.
- التفريق بين الحروف في دلالتها على المعنى المشترك، كالتفريق بين لكن وبل في الاستئناف، ولعل وعسى في الترجي.
- الفرق بين الوظيفة والدلالة.

فيجب على البحث أن يدرك هذه الجوانب وتكون حاضرة ضمن البحث.

وقد قُسم البحث ثلاثة أقسام، تناول في كل قسم واحدًا من تلك الوظائف الدلالية، ثم نبين الفرق بين أدواتها، بعد هذه الأقسام بينا الفروق الإجمالية بين الوظائف الثلاثة وأدواتها، وسبق ذلك تمهيد بينا فيه استعمال النحاة لهذه المصطلحات وبعض المسائل المتعلقة بها.

والتأليف في حروف المعاني قديم وحديث، فمن الكتب والمصادر القديمة كتب حروف المعاني المشهورة، مع كتب النحو الشهيرة، وكتب فقه اللغة، وهذه قائمة بكتب حروف المعاني، مع عدد الحروف التي تناولها الكتاب:

- حروف المعاني، للزجاجي (ت 340 هـ)، كتاب موجز، فيه 137 حرفًا، بلا منهج.
- معاني الحروف، للرماني (ت 384 هـ)، كتاب موجز، فيه 68 حرفًا، منهجه عددي.
- الأزهية، للهروي (ت 415 هـ)، كتاب متوسط، فيه 41 حرفًا، بلا منهج.
- رصف الملباني للمالقي (ت 702 هـ)، كتاب موسع، فيه 95 حرفًا، ألفبائي.
- الجناس الداني للمرادي (ت 749 هـ) كتاب موسع، فيه 105 حرفًا، عددي.
- مغني اللبيب لابن هشام (ت 761 هـ) كتاب موسع، فيه 99 حرفًا، ألفبائي.
- مصابيح المعاني لابن نور الدين الموزعي (ت 825 هـ)، كتاب موسع، ألفبائي.

وكتب لم تختص بحروف المعاني، ولكن تناولتها:

- الصاحبي لابنفارس (ت 395 هـ)، فيه 102 حرفاً، ألفبائي.
- فقها اللغة للثعالبي (ت 429 هـ)، فيه 38.
- الاتقان للسيوطي (ت 911 هـ)، فيه 112 حرفاً، ألفبائي.

بالإضافة إلى كتب النحو التي تناولتها بالبحث والدرس، وأشهرها شرح المفصل لابن يعيش، وشرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي.

والكتب الحديثة كثيرة في هذا الباب، منها الكتاب المشهور دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعبد الخالق عزيمة، ومعجم حروف المعاني في القرآن الكريم، مفهوم شامل مع تحديد دلالة الأدوات لمحمد حسن الشريف، وقاموس الأدوات النحوية لحسين سرحان.

ومنها كتب درست حروف المعاني، منها: اختلاق الأوجه والمعاني في كتب حروف المعاني، لعبد الجبار فتحي زيدان. وهناك دراسات تناولت قسمًا من حروف المعاني، منها: دلالات حروف المعاني الجر والعطف، وأثرها في التفسير، وغيرها.

ولا توجد دراسة تناولت الفروق بين الأدوات التي تناولها بحثنا هذا. نعم هناك دراستان تناولتا الجملة الاستئنافية، وهي: كتاب الجملة الاستئنافية في القرآن الكريم دراسة لغوية تحليلية، رسالة ماجستير مسجلة في سنة 1998، لهاني لطيف عواد، والثانية: من أسرار الجمل الاستئنافية دراسة لغوية قرآنية، للدكتور أيمن عبد الرازق الشوا، مطبوع سنة 2009. وتناولوا حروف الاستئناف لكن من منطلق بيان الدلالة الاستئنافية. أمّا بحثنا فنتناول فيه المصطلحات التي تتشابه مع الاستئناف ونبين الفروق بينها، ثم نبين الفروق الدلالية بين حروف المعاني التي استعملت لتلك الوظائف.

وقد اتبعنا المنهج الوصفي: في تحليل المعاني وفروقاتها وبيان تناول النحاة لهذه المصطلحات. أما بنية البحث فقد بدأنا بتمهيد بيّن فيه دلالة هذه المصطلحات واستعمال النحاة لها والفروق بينها، وجعلنا كل معنى من تلك المعاني في فقرة مستقلة، تناولنا فيها الحروف والفروق بينها، وأفردنا فقرة مستقلة وضحنا فيها الفروق الإجمالية بين هذه الحروف والمعاني التي تؤديها، وأوجزنا النتائج في الخاتمة في نهاية البحث.

2 تمهيد في الفرق بين مصطلحات: الابتداء والاستفتاح والاستئناف

هذه المصطلحات ليست دلالية، بل موضوعية تبين موضع مجيء الحرف، ولا تبين دلالته، فالتأكيد والإضراب - مثلاً - مصطلحات دلالية، أمّا الابتداء والاستفتاح والاستئناف فهي معانٍ وظيفية وليست دلالية، فعند إطلاقها على حرف ما فهي لا تصف معناه، بل تبين وظيفته، وهذه الألفاظ فيها بيان

موقع الحرف في الكلام، وهذا لا يكفي في بيان الدلالة: "ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيسينون مكانها ويحملون معناها" (ابن هشام، 1421هـ - 2000م، صفحة 440/1)، فهذه المصطلحات الثلاثة لا تعبر عن دلالة ذاتية للحرف، بل هي وصف شكلي لمكان الحرف أو وظيفته.

لذلك كانت هذه المعاني عامةً وتحتها معان كثيرة، فقد يؤدي الابتداء معنى التأكيد كما في لام الابتداء، وقد يؤدي الاستفتاح معنى التنبيه كما في أ لا الاستفتاحية. إذن استعملت هذه المصطلحات الثلاثة لبيان مجيء الأداة أول الكلام، ولكن بينها فروق تجب ملاحظتها.

فالفرق الذي يمكن أن نرصده من خلال استعمالهم هذه المصطلحات ومتابعة نصوصهم أن الاستفتاح يتعلق بما يكون أول الكلام من غير تعلق بما قبله، فعند حديثهم عن (أ لا) نجدهم يقولون كما في الأزهية: "الموضع الرابع: تكون أ لا تنبيهًا وافتتاحًا للكلام" (الهروي، 1413هـ - 1993م، صفحة 156)، وفي رصف المباني: "الموضع الأول: أن تكون تنبيهًا واستفتاحًا" (المالقي، صفحة 78)، والجنى الداني: "أ لا حرف، يرد لثلاثة معان: الأول: استفتاح الكلام وتنبيه المخاطب" (المرادي، صفحة 381).

وعن (أ ما) قالوا: "أ ما بالفتح والتخفيف على وجهين: أحدهما أن تكون حرف استفتاح بمنزلة أ لا" (ابن هشام، صفحة 343/1).

ويمكن أن يقع الاستفتاح أثناء الكلام، بأن يسبقها كلام، ولكن يشرع في كلام جديد من غير ارتباط لفظي ولا غرض معنوي (كإضراب واستدراك) بل مجرد إنشاء كلام جديد، كقوله: {الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ} [الرعد: 28].

وأما الاستئناف فيطلق على الحرف الذي يأتي في بداية جملة جديدة مسبقة بكلام، فيأتي الحرف لبيان انفصال الجملة لفظيًا عما سبقها وإن ارتبطت معنويًا ودلاليًا بإضراب، واستدراك، وترتيب، وغاية.

وأما الابتداء فإنهم قد استعملوه بمعنى الاستئناف، فهما بمعنى واحد. فقد فسروا الاستئناف بأنه ابتداء، وفسروا الابتداء بأنه استئناف: "الثالث من أوجه (حتى) أن تكون حرف ابتداء أي حرفاً تُبتدأ بعده الجمل أي تُستأنف" (ابن هشام، صفحة 287/2). فجعلوها حرف ابتداء لأنها تأتي أول الجملة، فتبدأ جملة بعدها. إلا ما كان من حديثهم عن لام الابتداء التوكيدية، فهي ليست استئنافية، ولكنهم سموها ابتدائية؛ ولم يسموها استفتاحية وإن كان لها صدر الكلام لكونها تزحلق فتلحق الخبر كما في إن زيدًا لعالم. فالابتداء بهذا يكون أعم من الاستئناف، فالاستئناف لا بد فيه من وجود كلام سابق، أما الابتداء فيشمل حروف الاستئناف ولام الابتداء.

فما يأتي أول الكلام من هذه الحروف فهو استفتاح لا استئناف، أما ما جاء قبل جملة جديدة مسبوقة بكلام ففيه تفصيل: فإن كان منقطعاً عما قبله لفظاً ومعنى فهو استفتاح بمعنى أن الانقطاع عما قبله ليس لمعنى، بل لمجرد الشروع في كلام جديد، وإن كان منقطعاً لفظاً دون المعنى، بمعنى أن الانقطاع جاء لمعنى فهو استئناف، لذلك تجد أن حروف الاستئناف هي بالحقيقة حروف عاطفة (حتى، بل، لكن، الواو، الفاء، ثم) لأن الغرض من الاستئناف تأدية معنى وليس الشروع في كلام جديد وحسب.

2.1 الفرق بين الاستئناف والاستفتاح

الاستفتاح يكون في أول منشأ الكلام، أو يكون إنشاءً لكلام جديد، والاستئناف يكون بعد كلام، فيبدأ بكلام جديد مستأنف، فيسمى الحرف عندئذ حرف استئناف، وقد يسمى حرف ابتداء؛ لأن الجملة تبدأ بعده.

هذا في حروف المعاني أما في موضوع إعراب الجمل فإنهم استعملوا الجملة الابتدائية والمستأنفة للمعنى ذاته، ولكنهم جعلوها في منشأ أول الكلام.

قال ابن هشام في حديثه عن الجمل التي لا محل لها: "فالأولى الابتدائية وتسمى أيضاً المستأنفة وهو أوضح؛ لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل، ثم الجمل المستأنفة نوعان: أحدهما: الجملة المفتحة بها النطق كقولك ابتداءً: زيد قائم، ومنه الجمل المفتحة بها السور، والثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها نحو: مات فلان رحمه الله، وقوله تعالى: {قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا (83) إِنَّا مَكِّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ}، ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو زيد قائم أظن" (ابن هشام، الصفحات 30/5-40). فالجملة المستأنفة صنفان: المبتدأ بها النطق، والمنقطعة عما قبلها.

ومعنى انقطاعها عما قبلها، أي انقطاعاً لفظياً بمعنى إنها ليست لها علاقة إعرابية تركيبية بما قبلها فلا تكون صفة أو حالاً أو غيرها، أما من حيث المعنى فهي مرتبطة بشكل ما.

وبهذا يتبين أنهم لم يستعملوا الاستئناف في حروف المعاني للحرف الذي يستفتح به الكلام ابتداءً، أما في الجمل فقد استعملوا الاستئناف؛ لذلك قالوا "الجملة المستأنفة" للجملة التي يبدأ بها الكلام. وكلا الاستعمالين صحيح فالاستئناف في اللغة يحتمل بداية الأمر كما يحتمل الرجوع إليه، قال في مقاييس اللغة: "الْهَمْزَةُ وَالْثَوْنُ وَالْفَاءُ أَصْلَانِ مِنْهُمَا يَتَفَرَّغُ مَسَائِلُ الْبَابِ كُلُّهَا: أَحَدُهُمَا أَخَذَ الشَّيْءَ مِنْ أَوَّلِهِ، وَالثَّانِي أَنْفُ كُلِّ ذِي أَنْفٍ. وَقِيَاسُهُ التَّحْدِيدُ. فَأَمَّا الْأَصْلُ الْأَوَّلُ فَقَالَ الْحَلِيلُ: اسْتَأْنَفْتُ كَذَا، أَي: رَجَعْتُ إِلَى أَوَّلِهِ، وَاسْتَأْنَفْتُ اسْتِنَافًا. وَمُؤْتَنَفُ الْأَمْرِ: مَا يُبْتَدَأُ فِيهِ" (ابن فارس، 1399هـ- 1979م، صفحة 146/1).

وبعد أن بينا أنهذه الألفاظ هي أوصاف شكلية لاستعمال الحرف، يظهر لي خاصية دقيقة للاستئناف، فهو يمتلك قدرًا من الدلالة، وهي الفصل، وهذا ببيانها:

2.2 الانقطاع في الاستئناف

الاستئناف يتعلق بالانقطاع عما قبله من جهة اللفظ، وبهذا فالاستئناف فيه معنى آخر غير الوصف الموضوعي للحرف، فعندما يريدون ابتداء كلام جديد لا معنى آخر استعمالوا حرف استفتاح (ألا، أما) أمّا إذا أرادوا البدء بكلام جديد مع إرادتهم بيان معنى مرتبط بالكلام السابق كإضراب عنه أو استدراك عليه أو بيان علته وغايته أو ترتيبه استعمالوا حرفاً يبين ذلك المعنى، فالاستئناف فيه معنى إضافةً لمعنى الشروع في كلام جديد. فإنّ الانقطاع في الاستئناف إنما هو من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، وعليه فيكون للكلام المستأنف ارتباط معنوي بما قبله، وهذا غير حاصل مع الاستفتاح.

فالاستئناف والاستفتاح يشتركان في كونهما يبينان موضع الحرف، ولكن يمتاز الاستئناف بتوفره على جانب دلالي مع كونه يبين موضع الحرف في بداية الجملة. فالاستئناف موقعي ودلالي، أما الاستفتاح فموقعي فقط. أمّا إذا تساءلنا عن علة جعلهم الاستفتاح معنى لحروف المعاني، فالحق أنه ليس معنى، بل استعمال لتلك الحروف، فهو وصف شكلي لها ليس إلا.

2.3 الانقطاع في الكلام وتعارضه مع سبك النصّ وتراپطه

ولا يُظنُّ أن الانفصال بين الكلام السابق واللاحق لحروف الاستفتاح هو انفصال تامّ، فهو ليس انفصلاً نصياً بمعنى وجود انقطاع في النص، بل هو انفصال الارتباط النحوي التركيبي من جهة اللفظ، وانفصال عن الجملة السابقة من إرادة معنى سببي أو إضراب أو استدراك، أما الارتباط المعنوي العام الذي تؤديه الجمل المتسلسلة المتتابعة في النص فلا تنفيه حروف الاستفتاح، فلا يتصور أن يكون الانفصال بحيث يحيل الجملة التي تبدأ بحرف استفتاح إلى كيان لفظي غريب عن محيطه وسياقه اللغوي، وذلك لا يكون في كلام مستقيم.

أمّا في الاستئناف ففيه انفصال لفظي كما في الاستفتاح، ولكنه يؤدي غرضاً خاصاً، كالإضراب وغيره كما مضى. وانظر إلى هذا النص: "فإن عطفت جملة على جملة لم يلزم تشريك في اللفظ ولا في المعنى، ولكن في الكلام خاصة؛ ليعلم أنّ الكلامين فأكثر في زمان واحد في قصد واحد" (المالقي، صفحة 415)، فقد ميز بين الجملة والكلام والمعنى، فبينه على أن العطف بهذا الحرف لا يراد منه الربط

بين الجمل ولا التشريك، فأوهم هذا أنّ هناك انفصلاً في الكلام فنبه عليه بأنه تشريك في الكلام بغية بيان أن هذه الجمل سيقّت في زمان واحد وفي قصد واحد.

3 الاستفتاح

3.1 ألا

يستعمل هذا الحرف للاستفتاح، والتنبيه، والعرض، والتحضيض، والتمني، والتوبيخ والإنكار، والاستفهام عن النفي. والذي يهمننا هنا الاستفتاح، وقد نقلنا سابقاً كلام ابن هشام في عدم كفاية هذا المصطلح في بيان دلالتها: "ويقول العربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها" (ابن هشام، 1421هـ - 2000م، صفحة 440/1)، وهذا يدل على كون الاستفتاح ليس معنى، بل هو وظيفة نحوية، ووصف شكلي لمكان ورودها؛ لذلك نرى أنّ هذا المعنى ليس أصيلاً، فالغرض من استفتاح الكلام بها ليس مجرد إرادة البدء بها؛ بل مجيؤها في مفتتح الكلام له دلالة على قوة الحديث بعدها ونوعه.

فإذا استعملت في استفتاح الكلام فهي تدل على التنبيه والتأكيد، "تستعمل في افتتاح الكلام للتأكيد والتنبيه" (الزجاجي، 1984، صفحة 11) وإليه أشار (المالقي، صفحة 78)، ف "معناها تنبيه المخاطب على ما تُحدثه به" (ابن يعيش، 1422هـ - 2001م، صفحة 24/5). فهذا هو المعنى الأصيل فيها.

وللتنبيه أغراض كثيرة فقد يكون التنبيه للإقبال كما في حروف النداء، وقد يكون للتحذير، أمّا التنبيه في (ألا) الاستفتاحية فيدل على التحقق والتأكيد، فهي "تدل على تحقق ما بعدها" (ابن هشام، صفحة 439/1)، لذلك جعلها صاحب مصابيح المغاني مثل (اعلم): "لها خمسة معان: أحدها: التنبيه فتفيد التحقيق، فتقول: ألا إنّ زيداً خارج، كما تقول اعلم أنّ زيداً خارج" (الموزعي، 1414هـ - 1993م، صفحة 98). والتحقق فيها يأتي من كونها "مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي، لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها، والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقاً" (الرمخشري، 1407هـ، صفحة 26/1)؛ و (ابن هشام، صفحة 441/1).

وسأيتي لاحقاً أنّ (أمّا) تفيد التحقيق أيضاً؛ وإنّما دلّ على ذلك لأنهما "مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي، والإنكار نفي، ونفي النفي إثبات، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقق، فصارا بمعنى (إن)" (الاسترا باذي، 1996م، صفحة 421/4).

ف (ألا) تأتي في مفتتح الكلام لتفيد تحقق ما بعدها، فكأنها تدخل على ما من شأنه أن يكون متصفاً بأنه من الحقائق الثابتة أو القضايا المهمة، كقوله تعالى: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} [يونس: 62]، وقوله: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} [هود: 8].

وجملتها من حيث الدلالة تتصف بكونها من الحقائق والمؤكدات والمهمات غالباً كما قلنا، فلذلك كانت هذه الجملة من حيث النحو مما يصلح أن تبدأ بالقسم، "ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم" (الرمحشري، صفحة 62/1).

ولما كانت كذلك، من كونها تدخل على الحقائق أو ما من شأنه أن يصدر بالقسم كان ذلك مؤذناً بأنها تفيد التأكيد والتنبيه على الحقيقة والفكرة التي بعدها، وكان هذا في الوقت نفسه مشعراً بأن الكلام من غيرها مستقيم وغير مفتقر لها؛ لذلك جاءت عبارتهم من مثل: "وتدخل على كلام مكتف بنفسه، كقولك: ألا يا زيد أقبل، ألا إنَّ القوم خارجون" (الهروي، صفحة 165). أي لا يحتاج إليها، فالكلام إذا تجرد عنها صحَّ، "وإذا لم تدخل صحَّ الكلام دونها" (المالقي، صفحة 78)، بل قال (المرادي، صفحة 381) "علامتها صحة الكلام دونها"، فجعل علامتها أن يكون الكلام صحيحاً قبل دخولها، ويبقى كذلك بعد حذفها.

3.2 أما

محمل معانيها: استفتاح وتنبيه، وعرض، وتقرير، وتوبيخ.

هذا الحرف يماثل (ألا) في استعماله ودلالته، فكما جاء الأول حرف استفتاح للكلام لغرض تنبيه المخاطب، وبيان أنَّ ما بعدها متحقق ومؤكد، فكذلك استعملت (أما)، قال المالقي: "معناها التنبيه والاستفتاح مثل (ألا) وذلك قولك: أما زيد قائم، وأما قام زيد، وأما إنَّك قائم، فبأها الجمل الاسمية والفعلية وإنَّ المكسورة" (المالقي، صفحة 97)، وقال (ابن يعيش، صفحة 44/5): "وأما (أما) فتنبه أيضاً، وتُحقق الكلام الذي بعدها".

ويلاحظ أن (ألا وأما) كلاهما في الأصل حرف نفى دخلت عليه الهمزة فأحالتها لمعنى جديد، فهما "مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي، والإنكار نفى، ونفي النفي إثبات، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق، فصارا بمعنى (إن)" (الاسترا باذي، صفحة 421/4). وهذا هو مصدر التحقيق فيها.

ومحيىء (أما) للاستفتاح "كثر قبل القسم، نحو: أما والله لقد كان كذا وكذا. كما كثر (ألا) قبل النداء، نحو: ألا يا زيد" (المرادي، صفحة 390). وكقول الشاعر (ديوان الهذليين ، 1385هـ-1965م):

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر

3.3 الفرق بين حرفي الافتتاح (ألا وأما)

محمل الفرق بينهما يمكن إيجازه في نقطتين:

● الدلالة الزمنية:

● الاستعمال:

أما الدلالة الزمنية فهي دلالتها على الحال والاستقبال: قال ابن يعيش في بيان فرق أما عن ألا: "والفرق بينهما وبين (ألا) أن (أما) للحال، و(ألا) للاستقبال، فتقول: أما إن زيدًا عاقلٌ، تريد أنه عاقل على الحقيقة لا على المجاز" (ابن يعيش، 1422هـ - 2001م، صفحة 44/5).

وأما الاستعمال فيأتي بعدهما القسم والنداء: قال الزمخشري عن ألا: "لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرًا بنحو ما يتلقى به القسم. وأختها التي هي (أما) من مقدمات اليمين وطلائعها: أما والذي لا يعلم الغيب غيره، أما والذي أبكى وأضحك" (الزمخشري، الصفحات 62/1-63).

ف (ألا) لا يأتي بعدها قسمٌ، بل ما يتلقى به القسم، أما أختها (أما) فيأتي بعدها القسم صراحة. وتمتاز (ألا) بأن يكثر بعدها النداء دون أختها (المراي، صفحة 390)، "وتدخل (ألا) كثيرا على النداء، و (أما) كثيرا على القسم" (الاسترا باذي، 1996م، صفحة 421/4). فهما يتماثلان في الدلالة على التنبيه، وإفادة تحقيق ما بعدهما، ولكن بهما فروق: ف (أما) تدل على الحال، ويكثر بعدها القسم، و(ألا) تدل على المستقبل ويكثر بعدها النداء.

ومما يلاحظ أن جملة (ألا) التي تسبق النداء يكون فيها تنبيهان: تنبيهها وتنبيه النداء، ويجمع في جملة (أما) التي تسبق القسم تأكيدان: القسم ودلالتها على التحقيق. فالفرق: أن (أما) أقرب للتحقيق والتأكيد من التنبيه؛ لدلالتها على الحال، ويكثر بعدها القسم، و(ألا) أقرب للتنبيه من التحقيق؛ لدلالتها على الاستقبال، ويكثر بعدها النداء. ف (أما) أكثر قوة من (ألا) في تحقيق ما بعدها وتأكيد؛ لدلالتها على الحال ومجيء القسم بعدها غالبًا، و(ألا) أكثر تنبيهًا للمخاطب. وهذا يعني أن المتبادر إلى ذهن السامع عند سماعه (أما) التأكيد والقوة في الكلام، وعند سماعه (ألا) يتبادر إلى ذهنه الانتباه إلى الكلام الآتي.

ويبدو أنها لدلالاتها على التنبيه استعملت مع النداء لتنبيه المخاطب، وأما (أما) فللدلالاتها على التأكيد استعملت مع القسم لتأكيد الحقائق أو ما يتحدث عنه.

4 الابتداء

4.1 لام التوكيد

وهي اللام التي تأتي في مبتدأ الكلام مع المبتدأ، وتسمى لام الابتداء. وهي "اللام المفتوحة، في نحو: لزيد قائم، وفائدتها توكيد مضمون الجملة" (المرادي، صفحة 124). قال المالقي: "تدخل للابتداء في المبتدأ وما حلَّ موضعه من الفعل المضارع، فالمبتدأ نحو قولك: لزيد قائم، ولعبدُ الله خارج، وليقوم زيد، وإنما قدمت أولاً اعتماداً عليها في التوكيد لما بعدها، كما تقدم همزة الاستفهام، وإن المكسورة المشددة، وما النافية، للاعتماد عليها في معانيها التي وضعت لها" (المالقي، صفحة 231)، فهذه اللام "مستحقة لصدر الكلام" (المرادي، صفحة 128).

وفائدتها "أمران: توكيد مضمون الجملة؛ ولهذا زحلحوها في باب إن عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين، وتخليص المضارع للحال"، وتخليص المضارع للحال ليس موطن اتفاق، ولكن عليه الأكثرون. (ابن هشام، صفحة 239/3). وعبر المالقي عن فائدتها بأنها تؤكد ما بعدها، وقال المرادي وابن هشام وابن نور الدين الموزعي: فائدتها توكيد مضمون الجملة (المرادي، صفحة 130)؛ و(الموزعي، صفحة 385).

4.2 الفرق بين حرفي الاستفتاح (ألا وأما) و(لام الابتداء)

حتى ندرك الفرق بين حرفي الاستفتاح (ألا وأما) من جهة و(لام الابتداء) من جهة أخرى، يجب أن ندرك أن سبب تسمية هذه اللام ابتدائية مكان ورودها؛ فهي تأتي في بداية الكلام داخلية على المبتدأ، ولهذا سميت حرف ابتداء، وبهذا فهي حرف للتأكيد وليس للاستفتاح، وما اسم الابتداء فيها إلا لكونها دخلت على المبتدأ؛ فلذلك يتغير اسمها إذا دخلت على خبر إن فتسمى المرحلقة، فالابتداء فيها إنما هو وصف اكتسبته من المبتدأ وليس لكونها تفيد الافتتاح والابتداء، كما تفيده ألا وأما.

وأما الفرق الدلالي بين اللام و(ألا وأما) أن اللام تؤكد مضمون الجملة فهي لا تنبه المخاطب، بل تعطي قوة للجملة. فالتنبيه في (ألا وأما) يستدعي من المخاطب أن يرعي سمعه للكلام؛ لأن هذا الكلام حقيقة مؤكدة وقضية مهمة يجب الانتباه لها، فكأن التنبيه يراد منه أن الكلام بعده قد لا ينتبه له لدقته وخفائه مع كونه حقيقة ثابتة في الوقت نفسه، أو يراد من التنبيه بيان أهمية الكلام الآتي.

أما اللام فهي تؤكد نسبة الإسناد بين مكونات الجملة، فتسوق الكلام من غير استرعاء السمع من المخاطب، فهي تتعلق بالجملة لتدلّ على أن الكلام مؤكد من غير لفت انتباه المخاطب ومن غير بيان شيء بخصوصه سوى تأكيد الإسناد بين أجزاء الجملة.

وبالحمل فالابتداء بكلام مصدر بـ (ألا) أو بـ (أما) يراد منه لفت انتباه السامع لكون الكلام الآتي حقّ مؤكد أو مهم أو دقيق، والابتداء بكلام مصدر باللام يراد منه تأكيد مضمون الإسناد. ولعله من الممكن أن نقول أيضًا: إن التنبيه قد يكون في شروع كلام ابتداءً؛ لذلك يحتاج إلى تنبيه السامعين، أما التأكيد فهو في كلام جارٍ، ولكن القضية المساقة في الحديث تحتاج إلى التأكيد.

الفرق بين التأكيد والتنبيه، أن التأكيد ينصب على الجملة التي هو فيها، أما التنبيه فينصب على المخاطب حتى ينتبه إلى الكلام الذي سيأتي بعد هذا الحرف، فالتأكيد متعلق بداخل النص، والتنبيه متعلق بخارج النص وداخله.

5 الاستئناف

الاستئناف هو البدء بكلام جديد بعد كلام سابق، لغرض الانفصال عن الكلام السابق، ويقصد من هذا الانفصال الشروع بجملة جديدة منفصلة عن الجملة السابقة، بمعنى أنها ليست جزءًا منها؛ فالجملة التي تليها منفصلة عنها انفصالًا لفظيًا ومعنويًا.

أما لفظيًا فيعني الانفصال على مستوى النحو، فليست ألفاظها متعلقة نحويًا بالجملة السابقة، ولا يراد منه الانقطاع التام عما قبله، بل المراد أن الجملة اللاحقة غير متعلقة نحويًا بما سبقها، من هنا يتبين أن الاستئناف لا يقع إلا في الجمل؛ لأن المفرد لا يحقق كلامًا مستقلًا نحويًا عما قبله.

وأما معنويًا فيحتاج إلى تفصيل، فالاشتراك والارتباط المعنوي لا يتصور خلوّ الكلام منه، ولكن الانفصال المعنوي الذي يحققه حرف الاستئناف في الجملة بعده يقضي بأنها لا ترتبط بمعنى الجملة السابقة ارتباطًا خاصًا، غير أنها تؤدي معنىً مرتبطًا بالكلام عمومًا، بمعنى أن هناك ارتباطًا بالمعنى من جهة كون الجملتين قد سيقتا في كلام واحد فهما وإن لم يرتبطا معنويًا ارتباطًا مباشرًا، ولكنهما مرتبطتان بالكلام والنص عمومًا، فهناك ارتباط معنوي عام.

فلا يتصور أن تأتي جملة منقطعة عن سياق الكلام فهذا من الخلل في بناء النص فلا بد أن تكون منسبكة ومحبوكة في سياقها، فمن الخطأ أن يفهم من قولهم بانفصال الجملة المستأنفة أنها منفصلة انفصالًا تامًا، فالارتباط المعنوي العام قائم.

الاستئناف في الكلام يراد به أن تشرع بكلام جديد غير متعلق نحويًا بالجملة السابقة وعواملها النحوية، وهذا معنى عام، فرما يكون الشروع في الكلام الجديد لا يراد منه سوى فصله عن الكلام السابق وبيان عدم ارتباطه به وهو الاستئناف المطلق، وربما يراد فصله نحويًا، ولكن ليس بمجرد الفصل، فقد يكون إضرابًا، أو استدراكًا، أو بيان الغاية والسبب، أو البعد الرتبي، أو التفصيل فيه، وكل هذه المعاني يؤديها الاستئناف حسب المعنى المراد، ولكل معنى من تلك المعاني حرف يدل عليه.

ولو لم يكن لهذه الحروف معنى مقصود في استعمالها في الاستئناف لجاز أن نقول: إن (كن فيكون) بالفاء، و (كن ويكون) بالواو، سواء، وهذا لا يقول به أحد، فهذا دليل على كونها ذات معنى حال استعمالها في الاستئناف.

5.1 الواو

قال في رصف المباني في بيان معاني الواو: "الموضع الثاني أن تكون حرف ابتداء، ومعنى ذلك أن تكون لا ابتداء الكلام، وسواء أكان جملة اسمية أو فعلية فلا يرتبط ما بعدها من الجمل بما قبلها في شيء مما ذكرنا في عاطفة المفردات أو الجمل، وذلك قولك: قام زيد وأنتم اخرجوا، وقام زيد وضرب عبد الله خالداً" (المالقي، صفحة 416).

هكذا يرد لقبها مترددًا بين الاستئناف والابتداء، وعلى كل حال فالمقصود بها الواو التي تدخل على جملة لا على مفرد: "واو الاستئناف، ويقال: واو الابتداء. وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها، في المعنى، ولا مشاركة له في الإعراب" (المرادي، صفحة 163)، فالغرض منها هو الفصل بين الجملتين فصلاً نحويًا فلا ارتباط إعرابي بينهما، ولا معنوي، وهذه هي ذاتها الفائدة من الواو العاطفة للجمل: "فإن عطفت جملة على جملة لم يلزم تشريك في اللفظ ولا في المعنى، ولكن في الكلام خاصة؛ ليعلم أن الكلامين فأكثر في زمان واحد في قصد واحد" (المالقي، صفحة 415). فالغرض من واو الاستئناف بيان أن الجملة التي بعدها منفصلة عما قبلها، ولكن هناك ارتباط في الجملتين من حيث كونهما سيقتا من متكلم واحد في زمن واحد لمقصد يقصده، فكل جملة تؤدي دورها.

دلالتها على الاستئناف: الواو تستعمل للاستئناف بين الجمل لبيان الانفصال اللفظي والمعنوي، فكما أنها في العطف لمطلق الجمع يمكن أن نقول: إنها في الاستئناف تدل على مطلق الاستئناف.

5.2 الفاء:

قال في رصف المباني: "وإذا أردت الاستئناف بعدها، من غير تشريك للجملتين، كانت حرف ابتداء" (المالقي، صفحة 378)؛ و (المرادي، صفحة 76). "فإذا قصد بالمضارع بعد الفاء اشتراكه بما

قبلها في حكمه، تبعه في الإعراب، كقولك: زيد يأتيني فيحدثني، وأريد أن يأتيني فيحدثني، وإن تأتني فتحدثني أكرمك. وإن قصد به أنه مسبب مبني على مبتدأ محذوف، أو مرتب للاستئناف رفع، كقولك: ما تأتني فتحدثني، فترفع على جعل الإتيان سببا للحديث، وتقديره: فأنت تحدثني. وعلى استئناف إثبات الحديث بعد نفي الإتيان، على معنى: وتحدثني الساعة" (ابن مالك، 1990م، صفحة 27/4). فالانفصال اللفظي ظاهر في الاستئناف بالفاء، فالكلام بعد الفاء مثبت وما قبله منفي، ولا يوجد ارتباط معنوي بين الكلامين؛ لذا فهي استئنافية، أما إذا كان التقدير نفي الجمع وذلك بتسليط النفي على طرفي الجملة: انتفاء المحييء فيتسبب عنه انتفاء الحديث؛ فدلالة السبب مع الاشتراك بالنفي يوجب النصب، "وإن قصد به أنه مسبب غير مبني على مبتدأ محذوف، أو مرتب لإفادة نفي الجمع نصب، كقولك: ما تأتني فتحدثني، فينصب على جعل الإتيان سببا للحديث، وتقديره: إن تأتني تحدثني. أو على الترتيب لنفي الجمع بين الفعلين وإرادة معنى: ما تأتني محدثاً، أي قد تأتني وما تحدث" (ابن مالك، شرح التسهيل، صفحة 27/4). وبهذا لا تكون استئنافية.

وهذه الفاء تحتفظ بمعناها الذي كان لها في العطف عند استعمالها في الاستئناف، قال الرازي في قوله تعالى: {كُنْ فَيَكُونُ} [البقرة: 117]: "والرفع على الاستئناف أي فهو يكون، والثالث أنه تعالى رتب تكوُّن المخلوق على قوله: كن بفاء التعقيب" (الرازي، 1420هـ، صفحة 26/4). فصرح بأنها للاستئناف كما صرح بمعنى التعقيب فيها.

دلالتها على الاستئناف: الفاء تستعمل للاستئناف بين الجمل ليبيان أن الجملة المستأنفة بعدها لها ارتباط ترتيبي أو تعقيب.

وجعل المرادي وابن هشام هذه الفاء من العطف، ورفضوا كونها للاستئناف: "وهذه الفاء ترجع، عند التحقيق، للفاء العاطفة للجملة، لقصد الربط بينها" (المرادي، صفحة 76)؛ و (ابن هشام، صفحة 512/2). ولكنهم صرحوا بوجود الاستئناف، وعللوا ذلك بأن حروف العطف لما دخلت على الجملة قال المعربون إنها للاستئناف حتى لا تلتبس بالعاطفة للمفرد.

ولسنا نبغي أن ندخل في نقاش الخلاف في ذلك هل هي للاستئناف حقيقة، أو ليست كذلك؟ فهذا ليس غرضنا هنا، فيكفي أن نبين المعنى المراد منها حال استعمالها في موضع يقال له استئناف وافر ذلك عن الحرف الآخر، ولكن نقول بإيجاز: هناك خلاف في الواو والفاء الاستئنافيتين، هل الاستئناف فيهما معني أصيل؟ "وذكر بعضهم أن هذه الواو قسم آخر، غير الواو العاطفة، والظاهر أنها الواو التي تعطف الجملة، التي لا محل لها من الإعراب، لمجرد الربط، وإنما سميت واو الاستئناف، لأنها

يتوهم أن ما بعدها من المفردات، معطوف على ما قبلها" (المرادي، صفحة 163). وقال عن الفاء: "وهذه الفاء ترجع، عند التحقيق، للفاء العاطفة للجمل، لقصد الربط بينها" (المرادي، صفحة 76)، وكذلك قال (ابن هشام، صفحة 512/2): "والتحقيق أن الفاء في ذلك كله للعطف وأن المعتمد بالعطف الجملة". ويرى الباحث أن الاستئناف والعطف هما وظيفتان نحويتان وليستا معاني دلالية، فهذه الحروف تؤدي وظيفة العطف والتشريك كما تؤدي وظيفة الاستئناف في كلام جديد، فهما ليستا أصليتين في وظيفة ما، بل هما مشتركان في هاتين الوظيفتين. فالواو والفاء وغيرهما ليست للاستئناف أصالة، ولكن يستعملان للاستئناف باعتبار أنه وظيفة وليس دلالة، كما استعملت حتى، وثم، ولكن، وبل؛ ولأنها جاءت في مواضع لا يستقيم لها أن تكون عاطفة والاستئناف ظاهر فيها. فالأصل في الحرف دلالة، أما الاستعمال فيتعدد ووظائفه متعددة أيضًا. ومما يستدل به على أدلة كونها استئنافية ليست أصالة: القياس؛ وذلك قياسًا على كون حروف الاضراب، والاستدراك، وحتى، وثم، وغيرها، عندما استعملت للاستئناف لم يقل أحد أنها استئنافية أصالة، ولكن كان الاستئناف وظيفة تؤديها، فبالقياس على هذا نرى أنهما استعمالا للاستئناف. والدليل الثاني: بقاء دلالة الواو والفاء كما هي حال استعمالهما للاستئناف. وعليه فلا توجد أدوات خاصة بالاستئناف، فهذه الوظيفة تؤديها مجموعة من الحروف ذات الأصالة في معنى آخر، فلا يوجد حرف ذو دلالة على الاستئناف أصالة.

5.3 ثم

جاء في رصف المباني: "والثاني: أن تكون حرف ابتداء؛ إما أن تكون حرف ابتداء، على الاصطلاح، أي: يكون بعدها المبتدأ والخبر. وإما ابتداء كلام... وابتداء الكلام كقولك: هذا زيد قد خرج، ثم إنك تجلس. قال الله عز وجل "فتبارك الله أحسن الخالقين" [المؤمنون: 14]، ثم قال بعد ذلك "ثم إنكم بعد ذلك لميتون، ثم إنكم يوم القيامة تبعثون" [المؤمنون: 15]. وقد يرجع هذا إلى عطف الجمل، إذا كان الجملتان في كلام واحد. وذلك حسب إرادة المتكلم. والأظهر، في الجمل، الانفصال في المراد، إلا حيث يدل الدليل على أن مقصود الكلام واحد" (المالقي، صفحة 175).

وانتبه المالقي إلى أن ذلك يكون بين الجمل لكونها منفصلة في الظاهر، فمجيء ثم بين جملتين غير متصلتين يرجح كونها للاستئناف. وبعد أن نقل المرادي نص كلام المالقي السابق علق عليه: "ولا يصح كونها حرف ابتداء. وإنما هي حرف عطف، تعطف جملة على جملة، كما تعطف مفرداً على مفرد" (المرادي، صفحة 432). ولم يرد لها ذكر عند ابن هشام، فيظهر أن المرادي وابن هشام يرفضان كون حروف العطف (الواو والفاء وثم) استئنافية. ولكن الاستعمال يثبت دلالتها على الاستئناف، فقد جاءت في مواضع في القرآن فسرهما المفسرون والمعربون بأنها استئنافية. ومنها:

جاء بصائر ذوي التمييز في معاني ثم " الثالث: للابتداء {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ} (الفيروزابادي، 1996م، صفحة 344/2)، وتام الآية: {وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ (31) ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا} [فاطر: 31، 32].

قال ابن مالك: "وأجاز الكوفيون نصب المعطوف على الشرط ب (ثم) كما في الواو والفاء، ومنه قراءة الحسن: (ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت) [النساء: 100]، فالوجه فيه الجزم على الإشراف في معنى الجزء، أو الرفع على الاستئناف" (ابن مالك، شرح التسهيل، صفحة 45/4).

ومثله قوله: {وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ} [محمد: 38]، "وُثِّمَ لِلتَّرْتِيبِ الرَّتْبِيَّ لِإِفَادَةِ الْإِهْتِمَامِ بِصِفَةِ الثَّبَاتِ عَلَى الْإِيمَانِ وَعُلُوِّهَا عَلَى مُجَرَّدِ الْإِيمَانِ، أَيْ وَلَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ فِي التَّوَلَّى. وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ بِ (ثُمَّ) عَلَى جُمْلَةٍ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ فَهِيَ فِي حَيْزِ جَوَابِ الشَّرْطِ وَالْمَعْطُوفُ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ التَّشْرِيكِ يَجُوزُ جَزْمُهُ عَلَى الْعَطْفِ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى الِاسْتِنْفَافِ" (الطاهر، 1984م، صفحة 139/26).

{ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا} [فاطر: 32]، "تُمْلَلُ التَّرْتِيبُ الرَّتْبِيَّ كَمَا هُوَ شَأْنُهَا فِي عَطْفِهَا الْجُمْلَ فَهِيَ هُنَا لِعَطْفِ الْجُمْلَةِ عَطْفًا ذِكْرِيًّا، فَالْمُتَعَاظِفَاتُ بِهَا بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَأْنَفَاتِ، فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ كَالْمُسْتَأْنَفَةِ، وَتُمْلَلُ تَرْقِي فِي الْإِسْتِنْفَافِ، وَهَذَا اِزْتِمَاءٌ فِي التَّنْوِيهِ بِالْقُرْآنِ الْمُتَضَمِّنِ التَّنْوِيَةَ بِالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغُرُوحٌ فِي مَسَرَّتِهِ وَتَبَشِيرِهِ" (الطاهر، الصفحات 310/22-311).

ومنه قوله: {وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ} [الأنعام: 164]، "ويحتمل أن يكون المقول قد انتهى عند قوله: وزر أخرى، فيكون قوله: ثم إلى ربكم مرجعكم استئناف كلام من الله تعالى خطابا للنبي - صلى الله عليه وسلم - وللمعاندلين له. و (ثم) صالحة للاستئناف؛ لأن الاستئناف ملائم للترتيب الرتبي، والكلام وعيد ووعد أيضا" (الطاهر، صفحة 208/8).

وقوله: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ} [المجادلة: 8]، "وُثِّمَ فِي قَوْلِهِ: ثُمَّ يَعُودُونَ لِلتَّرَاجِي الرَّتْبِيَّ؛ لِأَنَّ عَوْدَتَهُمْ إِلَى النَّجْوَى بَعْدَ أَنْ نُهُوا عَنْهَا أَعْظَمُ مِنْ ابْتِدَاءِ النَّجْوَى؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَهَا كَانَ إِنَّمَا لِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ بَجَوَاهِمُ مِنْ نَوَايَا سَيِّئَةٍ نَحْوِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالْمُسْلِمِينَ، فَأَمَّا عَوْدَتُهُمْ إِلَى النَّجْوَى بَعْدَ أَنْ نُهُوا عَنْهَا فَقَدْ زَادُوا بِهِ تَمَرُّدًا عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمَشَاقَّةً لِلْمُسْلِمِينَ. فَالْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِنْفَافًا ابْتِدَائِيًّا اقْتِضَاهُ اسْتِمْرَارُ الْمُنَافِقِينَ عَلَى بَجَوَاهِمُ" (الطاهر، صفحة 28/28).

ومنها قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ} (19) قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ [العنكبوت: 19، 20]، "وقوله ثُمَّ يُعِيدُهُ ليس بمعطوف على يبدئ، وليست الرؤية واقعة عليه، وإنما هو إخبار على حياله بالإعادة بعد الموت، كما وقع النظر في قوله تعالى: فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ عَلَى الْبَدْءِ دُونَ الْإِنْشَاءِ" (الرمخشري، صفحة 448/3).

"وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ يُعِيدُهُ)، وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ)، لَيْسَ دَاخِلًا تَحْتَ الرُّؤْيَةِ وَلَا تَحْتَ النَّظَرِ، فَلَيْسَ ثُمَّ يُعِيدُهُ مَعْطُوفًا عَلَى يُبْدِئُ، وَلَا ثُمَّ يُنْشِئُ دَاخِلًا تَحْتَ كَيْفِيَّةِ النَّظَرِ فِي الْبَدْءِ، بَلْ هُمَا جُمْلَتَانِ مُسْتَأْنَفَتَانِ، إِخْبَارًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْإِعَادَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ. وَقُدِّمَ مَا قَبْلَ هَاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ عَلَى سَبِيلِ الدَّلَالَةِ عَلَى إِمْكَانِ ذَلِكَ" (أبو حيان، 1420 هـ، الصفحات 348/8-349). "والجملة انتهت بقوله يبدئ الله الخلق. وأما جملة ثم يعيده فهي مستأنفة ابتدائية فليست معمولة لفعل يروا؛ لأن إعادة الخلق بعد انعدامه ليست مرئية لهم، ولا هم يظنونها، فتعين أن تكون جملة ثم يعيده مستقلة معترضة بين جملة: أولم يروا. وجملة: قل سيروا في الأرض. وثم للتراخي الرتبي؛ لأن أمر إعادة الخلق أهم وأرفع رتبة من بدئه" (الطاهر، صفحة 228/20).

فمعاني ثم التي كانت لها في العطف من الترتيب والتراخي ثابتة لها عندما تكون للاستئناف، فتدل على الترتيب الرتبي والتراخي في الرتبة. بل هناك ارتباط بين دلالة ثم الرتبة وكونها للاستئناف، وتكاد لا تكون استئنافية إلا وهي للترتيب الرتبي.

دلالتها في الاستئناف: معناها في الاستئناف هو إفادة علو رتبة المستأنف في نفسه أو بالنظر إلى ما قبله فيكون فيه زيادة في المعنى وفضل في القوة.

5.4 حتى

"حتى الابتدائية، وليس المعنى أنها يجب أن يليها المبتدأ والخبر، بل المعنى أنها صالحة لذلك. وهي حرف ابتداء، يستأنف بعدها الكلام، فيقع بعدها المبتدأ والخبر، كقول جرير:

فما زالت القتلى تمج دماءها ... بدجلة، حتى ماء دجلة أشكل

ويليها الجملة الفعلية، مصدرة بمضارع مرفوع، نحو " وزلزلوا حتى يقول الرسول [البقرة: 214]، على قراءة الرفع، أو بماض، نحو قوله تعالى " حتى عفوا وقالوا [الأعراف: 95] (المراي، الصفحات 551-552).

قال ابن هشام: "الثَّالِث من أوجه حَتَّى أن تكون حرف اِبتداء أي حرفاً تبتدأ بعده الجمل أي تستأنف" (ابن هشام، صفحة 287/2). ومعناها أن الجملة التي بعدها تكون غاية لما قبلها، فهي "تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها، فتشارك الجارة والعاطفة، في معنى الغاية" (المرادي، الصفحات 552-553). وقال في مصابيح المغاني: "الاستعمال الثاني أن تكون حرف ابتداء، أي يبتدأ بعدها، ومعناها على هذا الاستعمال الغاية" (الموزعي، صفحة 234).

دلالتها على الاستئناف: يستعمل هذا الحرف في الاستئناف للدلالة على الغاية؛ فتكون الجملة المستأنفة به غاية للجملة التي تسبقه.

5.5 بل

"وتكون لترك كلامٍ وأخذٍ في غيره: ويقال: للإضراب عن الأول، وهي في القرآن بهذا المعنى كثير. قال تعالى (ص والقرآن ذي الذكر) ثم قال (بل الذين كفروا في عزة وشقاق) فترك الكلام الأول وأخذ بـ "بل" في كلام ثان، ومنه قول أبي ذؤيب:

بل هل أريكُ حُمولَ القومِ غاديةً كالنخل زيتها ينع وإفضاخُ

حيث ترك الكلام الأول وأخذ في غيره واستأنف الكلام بالاستفهام" (المروعي، الصفحات 221-222). قال المرادي: "حرف إضراب. وله حالان: الأول: أن تقع بعده جملة. والثاني: أن يقع بعده مفرد. فإن وقع بعده جملة كان إضراباً عما قبلها، إما على جهة الإبطال، نحو {أم يقولون به جنة، بل جاءهم بالحق} [المؤمنون: 70]، وإما على جهة الترك للانتقال، من غير إبطال، نحو: {ولدينا كتاب ينطق بالحق، وهم لا يظلمون. بل قلوبهم في غمرة} [المؤمنون: 62-63] (المرادي، الصفحات 235-236). فالإضراب هو انتقال من كلام وتركه، وله نوعان إما يكون مع الترك والانتقال إبطالاً أو لا يكون. فالإضراب في الآية {ولدينا كتاب ينطق بالحق، وهم لا يظلمون. بل قلوبهم في غمرة} [المؤمنون: 62] لا يمكن أن يكون المراد منه الإبطال، فالمراد هنا ترك الكلام والانتقال إلى آخر.

وإن كان المرادي ناقش الاستعمال مع الدلالة بإيجاز، فإنّ الموزعي فصل في دلالتها أكثر: "الاستعمال الثاني: أن تكون حرف ابتداء ولها معان: أحدها: الإضراب فقط، كقولك: ما زيد بقائم، بل ذاهب، أي، بل هو ذاهب. الثاني: الإضراب مع الإبطال، كقول الله جل جلاله: {وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه، بل عبادةً مكرمون} [الأنبياء: 26].. الثالث: الانتقال من غرض إلى غرض فيقطع الأول ويأخذ في كلام آخر وفيها معنى الإضراب كقوله تعالى: {ولو اتبع الحق أهواءهم... بل أتيناهم بذكرهم} [المؤمنون: 71]، وهذا النوع من القرآن كثير حتى توهم بعضهم أنه لم يأت في القرآن إلا بهذا

المعنى وكذلك في الشعر أيضاً" (الموزعي، الصفحات 210-211). فوقف على أن الإضراب دلالة ثابتة لها في كل وجوهها.

ف (بل) التي تأتي بين الجمل ممكن تكون لانتهاء والاستئناف، أو لإبطال الأول، لذلك تعقب المراديُّ ابن مالك على قوله في (بل): "فإن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه" (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1982م، صفحة 1233/3). فأطلق ابن مالك كونها لا تأتي في القرآن إلا لانتهاء والاستئناف، ولكن جاء في القرآن ما ليس انتهاء وانتقال، بل إبطال للأول؛ لذلك علق عليه المرادي: "فإن وقع بعده جملة كان إضراباً عما قبلها، إما على جهة الإبطال، نحو {أم يقولون به جنة، بل جاءهم بالحق} [المؤمنون: 70]... فظهر بهذا أن قول ابن مالك ليس على إطلاقه." (المرادي، الصفحات 235-236).

والإضراب عموماً يأتي بين جملتين، لغايتين: إبطال الأول وإثبات الثاني، ولانتهاء الأول والشروع في الثاني. فأمّا الأولى: فإنّ الإبطال يكون للأول وهو السابق لـ (بل)، وهو إما يكون عن غلط وسهو، وهذا لا يكون في كتاب الله تعالى، أو أن المعنى لا يصحّ في نفسه فيراد الإضراب عنه وإبطاله وتصحيحه. وأمّا الغاية الثانية: فإنّ حرف الإضراب يأتي بعد انتهاء حديث في الجملة الأولى والانتقال إلى غيره.

واختلفوا فيها هل هي عاطفة أم استئنافية: "فإن قلت: هل هي قبل الجملة عاطفة أو لا، قلت: ظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة. وصرح به ولده في شرح الألفية، وصاحب رصف المباني. وغيرهم يقول: إنها، قبل الجملة، حرف ابتداء، وليست بعاطفة" (المرادي، صفحة 236). فالاستئناف استعمال ودلالة لها وحسب؛ فليس للاستئناف حروف مستقلة به. فلا يوجد حرف له دلالة على الاستئناف وحسب.

دلالتها على الاستئناف: يستعمل هذا الحرف في الاستئناف بين الجمل للدلالة على الإضراب وإبطال معنى الجملة والكلام السابق، أو الانتقال من كلام انتهى إلى كلام جديد، فينتقل من غرض إلى غرض فيقطع الكلام الأول ويأخذ في كلام آخر. وفي كل استعمالاته يظهر الإضراب.

5.6 لكن

تستعمل "لكن" لإفادة الاستدراك سواء أكانت مخففة أو عاطفة، وقد تستعمل للاستئناف إذا جاءت بعدها جملة، "واعلم أنّ "لكن" قد وردت في الاستعمال على ثلاثة أضرب: تكون للعطف والاستدراك، وذلك إذا لم تدخل عليها الواو، وكانت بعد نفى، فعطفت مفرداً على مثله، ولمجرد

الاستدراك، وذلك إذا دخلت عليها الواو. وتكون حرف ابتداء يُستأنف بعدها الكلام، نحو إنما، وكأنما، وليتما، وذلك إذا دخلت على الجملة" (ابن يعيش، صفحة 28/5).

فشرط إفادتها الاستئناف أو الابتداء أن تأتي بعدها جملة، "فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة" (ابن هشام، صفحة 548/3)، إذن الابتداء في (لكن) عندما تدخل على جملة ويكون معناها الاستدراك. فالاستدراك معنى لا يفارقها سواء أكانت مخففة، أم عاطفة أم استئنافية. ف (لكن) التي للاستئناف تدل على الاستدراك: فما هو الاستدراك؟

قال في الجنى الداني: "ومعنى الاستدراك أن تنسب حكماً لاسمها، يخالف المحكوم عليه قبلها. كأنك لما أخبرت عن الأول، بخبر، خفت أن يتوهم من الثاني مثل ذلك، فتداركت بخبره، إن سلباً، وإن إيجاباً. ولذلك لا يكون إلا بعد كلام، ملفوظ به، أو مقدر" (المرادي، صفحة 615). ونقل ابن هشام تفسيراً للاستدراك "وفسر بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها؛ ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها، نحو: ما هذا ساكناً لكنه متحرك، أو ضد له، نحو: ما هذا أبيض لكنه أسود" (ابن هشام، صفحة 541/3).

إذن في (لكن) هناك تناقض بين ما قبلها وما بعدها، فقد يظن أن الحكم عام شامل فتأتي لرفع هذا العموم، أي إنما ترفع الحكم الذي تقرر قبلها عن اللاحق لها، فهي تبطل التعميم وتستدرك على الحكم السابق.

5.6.1 الفرق بين بل ولكن: الفرق بين (الإضراب والاستدراك)

لكن وبل يستعملان للعطف والاستئناف، لإفادة الإضراب، والاستدراك. فما الفرق بينهما؟ "الفرق بينهما ظاهرٌ. وذلك أن "لكن" لا بدّ فيها من نفي وإثبات. إن كان قبلها نفي، كان ما بعدها مثبتاً، وإن كان قبلها إيجاباً، كان ما بعدها منفيّاً. وهذا الحكم لا يُرعى في "بل"؛ لأنه رجوعٌ عن الأول حتى يصير بمنزلة ما لم يكن، وما لم يُخبر عنه بنفي ولا إثبات" (ابن يعيش، صفحة 28/5).

و(بل) تقع بين شيئين مختلفين، لذلك إما تبطله لتثبت الثاني، وإما لتنتقل منه إلى آخر مختلف، وما بعد (بل) إما أهم من الأول، أو أن الأول غلط والثاني تصحيح له، فهو إمّا للتصحيح في الكلام، أو للانتقال إلى أهم.

أمّا (لكن) فتقع بين متنافيين متناقضين، فالاستدراك يعني أن هناك مظنة للتوهم في فهم الكلام، فيأتي كلام يناقض هذا الوهم لرفعه، فهنا يحدث تناقض بين الأول والثاني.

(بل) إمّا تأتي لترك الكلام وتنتقل إلى كلام آخر لكونه أهمّ من غير إبطال للأول؛ وإمّا تأتي لترك الكلام مع إبطاله لكونه غلطاً وخطأً أو لا يصح في نفسه،

أما (لكن) فتأتي لرفع التوهم الذي قد يعمم الحكم السابق لها، فهي تنقض المعنى السابق عن اللاحق لها وتثبت نقيضه، فهي تأتي خوفاً من التعميم الذي يسببه الوهم.

وفي قوله تعالى: {يَوْمَ تَرَوْنها تَدْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ} [الحج: 2]، قال أبو حيان عن معنى لكن: "وكأنه قيل: وهذه أحوال هينة ولكن عذاب الله شديد وليس بهين ولا لين؛ لأن لكن لا بد أن تقع بين متنافيين بوجه" (أبو حيان، صفحة 483/7).

وعليه يكون مقصود الكلام أن (بل) تخبر عن شيء واحد وهو ما يأتي بعدها، أما (لكن) ففيها إخباران " (بل) فيه إخبار واحد، وهو بما بعدها لا غير، وما قبلها مُضَرَّبٌ عنه. والعطف بـ "لكن" فيها إخباران: بما قبلها - وهو نفي - وبما بعدها وهو إيجاب، فاعرفه" (ابن يعيش، صفحة 28/5).

5.7 مجمل الفروق بين حروف الاستئناف

الاستئناف له حروف كثيرة تؤدّيه، والاختيار بين هذه الحروف ليس عشوائياً، إذ لكل حرف من تلك الحروف دلالة يؤدّيها؛ لذا عندما نستأنف به الكلام فإننا نريد تلك الدلالة، فالبحث في الفروق الدلالية لحروف الاستئناف هو في الحقيقة بحث في الفروق بين تلك الحروف في أبوابها؛ فالفرق بين الواو والفاء في الاستئناف هو ذاته البحث بينهما في باب العطف، وكذا البحث بين (بل) و(لكن) تجده في باب العطف لأن الدلالة الحقيقية لهما هي الاضراب والاستدراك، ففي أي وظيفة يستعملان فإنك واجد تلك الدلالة حاضرة.

المستأنف بالفاء له ارتباط سببي وترتيبي عما قبل الفاء، أمّا المستأنف بالواو فليس له ارتباط بما قبله، فكما قيل الواو لمطلق الجمع فممكّن أن نقول: الواو لمطلق الاستئناف، والفاء لترتيب المستأنف بها وربطه وبيان سببته عما قبله. وهذا هو ذاته الفرق بينهما في العطف.

فقوله تعالى: {واتقوا الله ويعلمكم الله} [البقرة: 282]، تعليم الله لا يتسبب عن التقوى، لأن الاستئناف جاء بالواو؛ فهو لا يدل على الارتباط السببي بين ما قبله وما بعده. ولكنهم اختلفوا في توجيه هذه الواو، على أقوال ضعيفة لا يساعد السياق عليها، ومعنى الاستئناف فيها ظاهر، "يجوز في هذه الجملة الاستئناف، وهو الظاهر" (السمين الحلي، صفحة 677/2)، وعبرة الطبري فيما نقله عن

الضحاك تساعد عليه: "قوله: "ويعلمكم الله"، قال: هذا تعليم علمكموه فخذوا به" (الطبري، 1420 هـ - 2000 م، صفحة 93/6).

وقوله: {كن فيكون} [البقرة: 117]، "وَيَكُونُ" رُفِعَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، قَالَ سَيِّوُيْهِ: مَعْنَاهُ فَهُوَ يَكُونُ" (ابن عطية، 1422 هـ، صفحة 202/1)، ومعنى الفاء في الاستثناء لا ينفي دلالتها على السببية، فهي مرادة في الاستثناء، ف (يكون) مسبب عن (كن)، فقولك كن سبب في وجود يكون. وقد يتوهم أن السبب يقتضي النصب، والأمر ليس كذلك، "كقولك: زيد يأتيني فيحدثني، وأريد أن يأتيني فيحدثني، وإن تأتني فتحدثني أكرمك. وإن قصد به أنه مسبب مبني على مبتدأ محذوف، أو مرتب للاستثناء رفع، كقولك: ما تأتني فتحدثني، فترفع على جعل الإتيان سببا للحديث، وتقديره: فأنت تحدثني. وعلى استثناء إثبات الحديث بعد نفي الإتيان، على معنى: وتحدثني الساعة" (ابن مالك، شرح التسهيل، صفحة 27/4)، وانظر هامش المحقق الخامس في (ابن هشام، صفحة 510/2).

5.8 معالم في الحروف التي تؤدي وظيفة الاستثناء

يلاحظ في الحروف التي تؤدي الاستثناء ما يلي: أغلب هذه الحروف التي استعملت للاستثناء هي حروف عاطفة: (الواو والفاء وثم وحتى، ولكن وبل وحتى). (فالاستثناء يقابل العطف والفاصل بينهما أن العطف ربط التركيب نحويًا بما قبله، والاستثناء فصل التركيب نحويًا) وهذا يعني أن العطف وظيفة وليس دلالة، كما أن الاستثناء وظيفة وليس دلالة، فهاتانوظيفتان تؤديهما الحروف نفسها، ولكن الذي يبين المراد منهما هو السياق والتركيب، أو الجمل والمفردات، فالجمل مظنة الاستثناء، والمفردات خاصة بالعطف.

ما بعد هذه الحروف في الاستثناء يكون جملة على الدوام؛ فلا يستأنف بالمفرد، بل بالجملة، لأن المفرد لا يحقق الانفصال اللفظي عن الكلام السابق، فلا بد من جملة تقوم بنفسها غير محتاجة لكلام سابق لبيان دلالتها؛ لذلك اشترطوا في جميع الحروف التي تأتي للاستثناء أن تكون داخلية على جملة.

فشرط مجيء هذه الحروف للاستثناء أن تكون داخلية على جملة؛ وإنما قالوا إنها استثناء عند دخولها على جملة؛ لأن الجملة مستقلة بكيانها لفظيًا، فكانت تلك الحروف في بداية كلام جديد؛ لذا قالوا استثنائية؛ لبيان انفصال الجملة وعدم تعلقها نحويًا بما قبلها، وهذا التعلق نجده عند استعمال هذه الألفاظ مع المفردات لا الجمل.

وهذه الحروف تحتفظ بدلالاتها عند الاستئناف بها بين الجمل، فالحروف التي استعملت للاستئناف لا يراد منها الاستئناف والبدء بكلام جديد وحسب، بل هناك معنى آخر وهو المعنى الأصلي للحرف، كالاستدراك في لكن، والإضراب في بل، والغاية في حتى، فهذه المعاني هي المرادة مع الاستئناف.

5.9 الاستئناف والدلالة

الاستئناف معنى عام وهو نَحْج من الكلام يحقق أغراضًا كثيرة، فتدخل تحته معانٍ تؤدي معنى الاستئناف من حيث العموم، ولكنها تؤدي في الوقت ذاته غرضًا خاصًا ومعنى أكثر تفصيلًا؛ فالاستئناف هو البدء بكلام جديد، منفصل باللفظ دون المعنى عن الكلم السابق، فيحقق الاستئناف مع الفصل معانٍ أخرى، فالاستئناف وظيفة تحققها كثير من الأدوات لدلالة ما، فالإضراب والاستدراك مدلولان لحروف تؤدي وظيفة الاستئناف، والغاية دلالة ل(حتى) التي تؤدي وظيفة الاستئناف. لذلك هناك قصور ملاحظ عند تفسير لفظ بأنه للاستئناف فهذا ليس إلا بيانًا للوظيفة وليس بيانًا للدلالة، كما تقول الفاء عاطفة، ولكن دلالتها الترتيب والسببية، و(لكن) عاطفة تفيد الاستدراك فلا يكفي في بيان المعنى والدلالة أن نبين وظيفتها فلا بدّ أن نلحق ذلك بدلالاتها الخاصة بها وأثرها في المكان الذي جاءت به.

فالاستئناف وظيفة أوسع من معاني الإضراب والاستدراك وغيرها، فهو كالعطف تحققه كثير من الحروف مع احتفاظ الحرف بدلالة خاصة به، فيكون الاستئناف ليس دلالة، بل هو وظيفة، وهي الابتداء كلام جديد، وتأتي هذه الحروف (حروف الاستئناف) لتبين العلاقة مع المعنى السابق: كالجمع والتشريك والسبب، والغاية، والإضراب، والاستدراك.

فالاستئناف قد يكون لمطلق الاستئناف والتشريك، كما في (الواو)، أو السببية (الفاء)، أو للإضراب (بل)، وقد يكون للاستدراك (لكن) أو للغاية (حتى). فيقرر: أن القول بأن الحرف كذا للاستئناف ليس حاسمًا في بيان الدلالة؛ لأن الاستئناف وظيفة يؤديها الحرف، ومع ذلك يبقى محتفظًا بدلالته، فالفاء العاطفة إذا جاءت للاستئناف بين الجمل فهي تدل على السببية والترتيب وهكذا. وإذا لم يكن الأمر كذلك فإن ذلك سيكون عبثًا؛ فإذا كانت كل هذه الأدوات تدل على مجرد الاستئناف فما الداعي لتنوع استعمالها؟ لماذا مرة تستأنف بـ (لكن) ومرة بـ (بل) ومرة بـ (الواو) إذا كانت تؤدي وظيفة الاستئناف مجردة من الدلالة؟

وجدنا غالب التفاسير يبين أن الحرف هنا للاستئناف من غير بيان دلالة في هذا الاستئناف، وهذا ليس كافياً في بيان المعنى والمراد، بل أحياناً يكون التأويل مجانباً للصواب عند إغفال هذه الدلالة.

5.9.1 الاستئناف وعلاقته بالعطف والإضراب والاستدراك

نرى هنا تداخلاً بين هذه المعاني: (الاستئناف الاستدراك الإضراب العطف)، فالحروف العاطفة منها ما يعطف المفردات، ومنها ما يعطف الجمل، والتي تعطف الجمل هي التي لها علاقة بالاستئناف، لأن المراد بالاستئناف أن يُفصل الكلام الجديد عن الكلام السابق، ولا يكون ذلك إلا بجملة، وهناك خلاف في هذه الحروف، هل هي استئنافية محضة أم هي حروف عاطفة للجمل باقية على أصلها، فيرى فريق أنها هي حروف العطف التي تدخل على الجمل وإنما سميت استئنافية لئلا تلتبس بكونها عاطفة للمفرد، فأرادوا بيان أنها تعطف الجملة فقالوا استئنافية بمعنى أنها تبدأ بجملة جديدة لا ترتبط أجزاؤها إعرابياً بما قبلها وإن ارتبطت الجملة بذلك باعتبارها الكيان الأكبر، ويرى فريق أنها استئنافية قائمة بنفسها.

أما الإضراب فهو موضوع أوسع من الحروف التي تأتي للعطف وللاستئناف مع إفادتها للإضراب، فهو يقع بـ : بل، ولكن، وأم، وأو، وكذلك يقع بالبدل، والذي يعيننا الإضراب الذي يقع بالحروف، فمنه ما يقع داخل الجملة، كما في العطف بين المفردات، ومنه ما يقع بين الجمل وهو من الحروف التي تعطف بين الجمل كـ (بل)، وهو في هذه الحالة تحديداً يستعمل للاستئناف.

وكذلك الاستدراك، فمنه ما يقع داخل الجملة كما في لكن في عطفها المفردات، ومنه ما يقع بين الجمل كما في لكن الداخلة بين الجمل. فيكون الإضراب والاستدراك من هذه الحيشة أوسع من الاستئناف فهما يتعلقان بالمفردات كما بالجمل، والاستئناف لا يكون إلا بالجمل.

ثم (لكن وبل) اللتان تدخلان على الجمل وتفيدان الاستدراك والإضراب مع العطف ويستعملان للاستئناف تجدهم يسمونهما أحياناً ابتدائية، وأحياناً استئنافية، وقد بينا أن المراد بذلك هو الاستئناف. وكذلك (الواو والفاء) الداخلتان على الجمل تجدهم يقولون لهما استئنافية وابتدائية. فيكون الإضراب والاستدراك في الجمل تابعين للاستئناف؛ لأنهما يقعان بالمفردات وبالجمل، فما كان منه بالجمل فهو للاستئناف.

6 الفروق الإجمالية بين حروف الاستفتاح والابتداء والاستئناف

وبعد هذه الجولة في بيان الفروق بين الحروف التي تؤدي معنى الاستفتاح والابتداء، نجد أن الاستفتاح والابتداء يؤديان التنبيه والتأكيد، أما الاستئناف فيؤدي معنى الفصل عموماً ومعاني خاصة

أكثر دقة كالإضراب، كما في (بل)، والاستدراك في (لكن)، والسببية في (الفاء)، ومطلق الاستئناف في (الواو)، وعلو رتبة المستأنف في نفسه أو بالنظر إلى ما قبله في (ثم).

والفائدة من الاستفتاح في التركيب النحوي أن (ألا وأما) يفيدان أن ما بعدهما كلام جديد مبتدأ به، ومن هنا قيل لهما حرف ابتداء، ليدلّ على أن ما بعدهما غير مرتبط تركيبياً أو لفظياً أو إعرابياً بما قبلهما، وهذا فرق بارز بين الاستفتاح والاستئناف. وهذا متوافق مع لفظ الاستئناف الدال على الرجوع إلى ما سبق، ولفظ الابتداء والاستفتاح الدالّان على الأخذ في شيء جديد، "وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به" (الاسترا باذي، صفحة 421/4).

7 الخاتمة

هذه المصطلحات الثلاثة لا تعبر عن دلالة ذاتية للحرف، بل هي وصف شكلي لمكان الحرف. فهي مصطلحات ليست دلالية، بل موضعية تبين موضع مجيء الحرف، ولا تبين دلالته، فالتأكيد والعطف والإضراب مثلاً هذه مصطلحات دلالية وظيفية، أمّا الابتداء والاستفتاح والاستئناف فهي معانٍ ليست دلالية؛ فلا تصف معنى للحرف عندما نطلقها عليها غير بيان موقعه؛ لذلك كانت هذه المعاني عامةً وتحتها معان كثيرة؛ فقد يؤدي الابتداء معنى التأكيد كما في لام الابتداء، وقد يؤدي الاستفتاح معنى التنبيه كما في ألا الاستفتاحية. إذن استعملت هذه المصطلحات الثلاثة لبيان مجيء الأداة أول الكلام، ولكن بينها فرق يجب ملاحظته.

احتفظت الحروف التي استعملت لهذه الوظائف بمعانيها الأصلية، فألا تفيد الاستفتاح مع التنبيه وأما تفيد الاستفتاح مع التأكيد، واللام احتفظت بالتوكيد وحروف العطف التي استعملت للاستئناف احتفظت بمعناها الأصلي، فهي تؤدي أكثر من وظيفة نحوية إضافة لدلالاتها المعروفة.

في كتب النحو استعمل النحاة مصطلح الابتداء بمعنى الاستئناف، وبمعنى الاستفتاح حيناً آخر، فهو مصطلح متردد، فيجب الانتباه لذلك.

الاستئناف ليس معنى أصيلاً؛ فليس من أداة خاصة به ولا معنى المراد منه الاستئناف وحسب، فهو يؤدي بحروف من أبواب أخرى وعندما استعملت للاستئناف بقيت على دلالتها، وكلّ ما في الأمر أنها دخلت على جملة؛ ولما كانت الجملة لها كيان مستقل مكثفية بنفسها.

أدلة كون حروف الاستئناف ليست للاستئناف بالأصالة:

1- كل الحروف عندما استعملت للاستئناف لم يقل أحد أنها استئنافية أصالة، ولكن كان الاستئناف غرضًا تؤديه؛ والاستئناف بها كان لغرض المعنى الذي لها، كالإضراب والاستدراك، والغاية، والسببية، وغيرها.

2- جميع الحروف التي استعملت للاستئناف احتفظت بدلالاتها الأصل. بقاء دلالة الواو والفاء العاطفتين كما هي حال استعمالهما للاستئناف، وبل للإضراب، ولكن للاستدراك وحتى للغاية.

3- لا توجد أدوات خاصة بالاستئناف، فهذا المعنى تؤديه مجموعة من الحروف ذات الأصالة في معنى آخر، فلا يوجد حرف ذو دلالة على الاستئناف أصالة.

وأن القول بأن الحرف كذا للاستئناف ليس حاسمًا في بيان الدلالة لأن الاستئناف وظيفة يؤديها الحرف، ومع ذلك يبقى محتفظًا بدلالته، فالفاء العاطفة إذا جاءت للاستئناف بين الجمل فهي تدل على السببية والترتيب وهكذا.

وإذا لم يكن الأمر كذلك فإن ذلك سيكون عبثًا؛ فإذا كانت كل هذه الأدوات تدل على مجرد الاستئناف فما الداعي لتنوع استعمالها؟ لماذا مرة تستأنف بـ (لكن) ومرة بـ (بل) ومرة بـ (الواو) إذا كانت تؤدي وظيفة الاستئناف مجردة من الدلالة؟

وجدنا أن غالب التفاسير عندما تبين معنى الحرف هنا فإنها تكتفي بالقول بأنه للاستئناف من غير بيان لدلالته في هذا الاستئناف، وهذا ليس كافيًا في بيان المعنى والمراد، بل أحيانًا يكون التأويل مجانبًا للصواب عند إغفال هذه الدلالة؛ فالاستئناف يقابل العطف والفاصل بينهما أن العطف ربط التركيب نحويًا بما قبله، والاستئناف فصل التركيب نحويًا. ويتطلب البحث في الفروق في باب حروف المعاني أن يشمل ثلاثة اتجاهات، وأن تكون هذه الاتجاهات الثلاث حاضرة في ذهن كل باحث ينبغي دراسة الفروق بين حروف المعاني:

- التفريق بين المصطلحات: كالتفريق بين مصطلحي الاستدراك والإضراب، ومصطلحات الاستفتاح، والابتداء، والاستئناف.
- التفريق بين الحروف في دلالتها على المعنى المشترك، كالتفريق بين لكن وبل في الاستئناف، ولعل وعسى في الترجي.
- التفريق بين الوظيفة والدلالة. فدلالة الحرف غير الوظيفة النحوية. فمجيء الحرف لوظيفة ما إنما الهدف منه توظيف تلك الدلالة في هذه الوظيفة، فالاستئناف وظيفة أمّا الاستدراك فهو دلالة، فدلالة لكن على الاستدراك تحقق وظيفة الاستئناف.

بين البحث أهمية دراسة الفروق النحوية على مستوى حروف المعاني، ولذا فنوصي بتبني دراسة الفروق النحوية عامة على مستوى الأبواب النحوية من خلال الفروق الدلالية والاستعمالية في الدراسات العليا، فهي موضوعات ثرية ولها نتائج دلالية ذات أثر في التحليل الدلالي والتعبيري.

8 المصادر والمراجع

- الاستراباذي، رضي الدين. (1996م). شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ليبيا: جامعة قار يونس.
- أبو حيان، أثير الدين الأندلسي. (1420 هـ). البحر المحيط في التفسير. بيروت: دار الفكر.
- ديوان الهذليين. (1385هـ - 1965م). القاهرة: لدار القومية للطباعة والنشر.
- الرازي، فخر الدين. (1420هـ). مفاتيح الغيب. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق. (1984). حروف المعاني والصفات (المجلد الأول). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمرو. (1407هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. بيروت: دار الكتاب العربي.
- السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. (بلا تاريخ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. دمشق: دار القلم.
- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر. (1420 هـ - 2000 م). جامع البيان في تأويل القرآن. مؤسسة الرسالة.
- ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984م). التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد. تونس: الدار التونسية للنشر.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي. (1422هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن فارس، أحمد. (1399هـ - 1979م). مقاييس اللغة. دار الفكر.
- الفيروز بادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (1996م). بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- المالقي، أحمد بن عبد النور. (بلا تاريخ). رصف المباني في شرح حروف المعاني. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، (1410هـ - 1990م). شرح التسهيل. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. (1982م). شرح الكافية الشافية. مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي. (1413 هـ - 1992 م). الجنى الداني في حروف المعاني. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.
- ابن نور الدين، الموزعي. (1414هـ - 1993م). مصابيح المغاني في حروف المعاني. دار المنار.
- الهروي، علي بن محمد. (1413هـ - 1993م). الأزهية في علم الحروف. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ابن هشام. (1421هـ - 2000م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (المجلد الأول). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.
- ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء. (1422هـ - 2001م). شرح المفصل للزمخشري. بيروت: دار الكتب العلمية.